بمقدار القيمة الاسمية للاسهم التي اكتسبوها. ومع ان المشروعات الفردية وشركات الاشخاص كثيرة فان شركات الاموال تقوم بمعاملات اكبر واكثر من حيث مقاييس الموجودات والدخل وعدد العاملين.

ت.الشركة المحدودة: هي شركة تتألف من عدد من الاشخاص لا يزيد عن خمسة وعشرين يكتتبون فيها باسهم ويكونون مسؤولين عن ديون الشركة بمقدار القيمة الاسيمة للاسهم التي اكتتبوها. وينبغي ان تكون الشركة وحدة مستقلة تماماً عن الشركة الاخر وعن شخصية مالكها ويتم مسك السجلات لكل شركة بصورة منفصلة عن الاخرى.

الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية

يتم اعداد القوائم المالية في المحاسبة وفقاً لمبادئ واسس متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً بين الممارسين لمهنة المحاسبة، الامر الذي يبعث طمأنينة لدى جميع الافراد المعنية بأمور الوحدة الاقتصادية من خلال صحة وعدالة وموضوعية القوائم والبيانات المالية.

ففي سنة ١٩٨٩ وضع مجلس المعايير المحاسبية الدولية(IASB) إطاراً مفاهيمياً لإعداد وعرض القوائم المالية وتم تعديله لعام ٢٠٠١ إما مجلس معايير المحاسبة الأمريكي(FASB) فقد اصدر في أيلول ٢٠١٠ البيان (٨) الذي على وفقه عدل الإطار ألمفاهيمي السابق المنشور في المدة السابقة وفيه نوع من الاتساق مع الإطار ألمفاهيمي الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية " IASB " باعتبار إن الولايات المتحدة ستلتزم بالمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولي اعتبارا من عام ٢٠١٥م. وفي شهر اذار ٢٠١٨ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار الاطار المفاهيمي للتقارير المالية المنقح اذ تم اجراء تعديلات على تعريف الموجودات والمطلوبات(الاصول والخصوم) وادراج دليل للقياس والغاء الاعتراف والعرض والافصاح وهذه التعديلات سارية المفعول اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١.

فالإطار ألمفاهيمي لأعداد وعرض القوائم المالية يعد الاطار العام الذي يسترشد به مجلس معايير المحاسبة الدولية في عملية اصدار معايير جديدة وفي عملية اجراء تعديلات على المعايير الموجودة حالياً وفي عملية معالجة أي من الموضوعات المحاسبية التي لم يتم تغطيتها بشكل مباشر في معايير المحاسبة الدولية الحالية.

فالإطار ألمفاهيمي هو نظام متماسك يحتوي على مجموعة مترابطة من المفاهيم المتعلقة بأهداف وأساسيات المحاسبة، فالمفاهيم تعد اللغة العلمية للمحاسبة وانها تمثل تعريفات وتفسيرات بمضمون المصطلحات المحاسبية، وأمراً ضرورياً لتحديد البناء النظري للمحاسبة لكل من الفروض والمبادئ المحاسبية فضلاً عن انها تعطي البنيان الفكري مضموناً عملياً متصلاً بواقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل بيئة العمل المحيطة التي تمارس المحاسبة فيها نشاطها. كما يمثل الاطار المفاهيمي للمحاسبة **دستوراً ونظاماً متماسك من الاهداف والاسس المترابطة التي تؤدي الى ايجاد معايير ثابتة قادرة على وصف طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية**. أذ تحدد الاهداف أغراض المحاسبة والاسس ماهي الا الخلفية الفكرية التي ترتكز عليها المحاسبة وتهدف الى المساعدة على اختيار الاحداث التي تتم المحاسبة عنها وكيفية قياس تلك الاحداث والوسائل الكفيلة بتوصيلها الى الجهات ذات العلاقة.

أن الاطار المفاهيمي يبين ان المحاسبة تعمل وفق اساس الاستحقاق المحاسبي (تحميل السنة الحالية بما يخصها من مصاريف دفعت أو لم تدفع وايرادات استلمت أو لم تستلم) وان اتباع اساس الاستحقاق يعكس اثار المعاملات والاحداث والظروف الاخرى على الموارد الاقتصادية للشركة ومطالباتها في المدد التي حصلت فيها تلك المعاملات والاحداث حتى وان حصلت المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة في مدة مختلفة. فقد جاءت معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي لتضع المبادئ والاسس لأعداد وعرض القوائم المالية ذات الغرض العام ،كما تم وضعها لمساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية على تطوير المعايير الوطنية ومساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية ومعرفة الخلفية التي عدت على أساسها، وبما ان المعايير المحاسبية التي يتم تطويرها في أي بلد أو تلك التي تطور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قد لا تحتوي على أسس أعداد وعرض القوائم المالية لكافة الاحداث والعمليات فانة يطلب من ادارة الشركة استخدام اجتهادها الشخصي في وضع وتطبيق السياسات المحاسبية وطرق العرض وبما ينسجم مع الاطار المفاهيمي المتعلق بأعداد وعرض القوائم المالية من منظور مجلس معايير المحاسبة الدولية، وينقسم هذا الإطار إلى ثلاث مستويات رئيسة، إذ يتمثل المستوى الأول بأهداف القوائم المالية بينما يتكون المستوى الثاني بعناصر القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، في حين يتمثل المستوى الثالث بمفاهيم الاعتراف والقياس والشكل رقم (٢) في ادناه يوضح الإطار ألمفاهيمي للمحاسبة المالية وكالاتي:

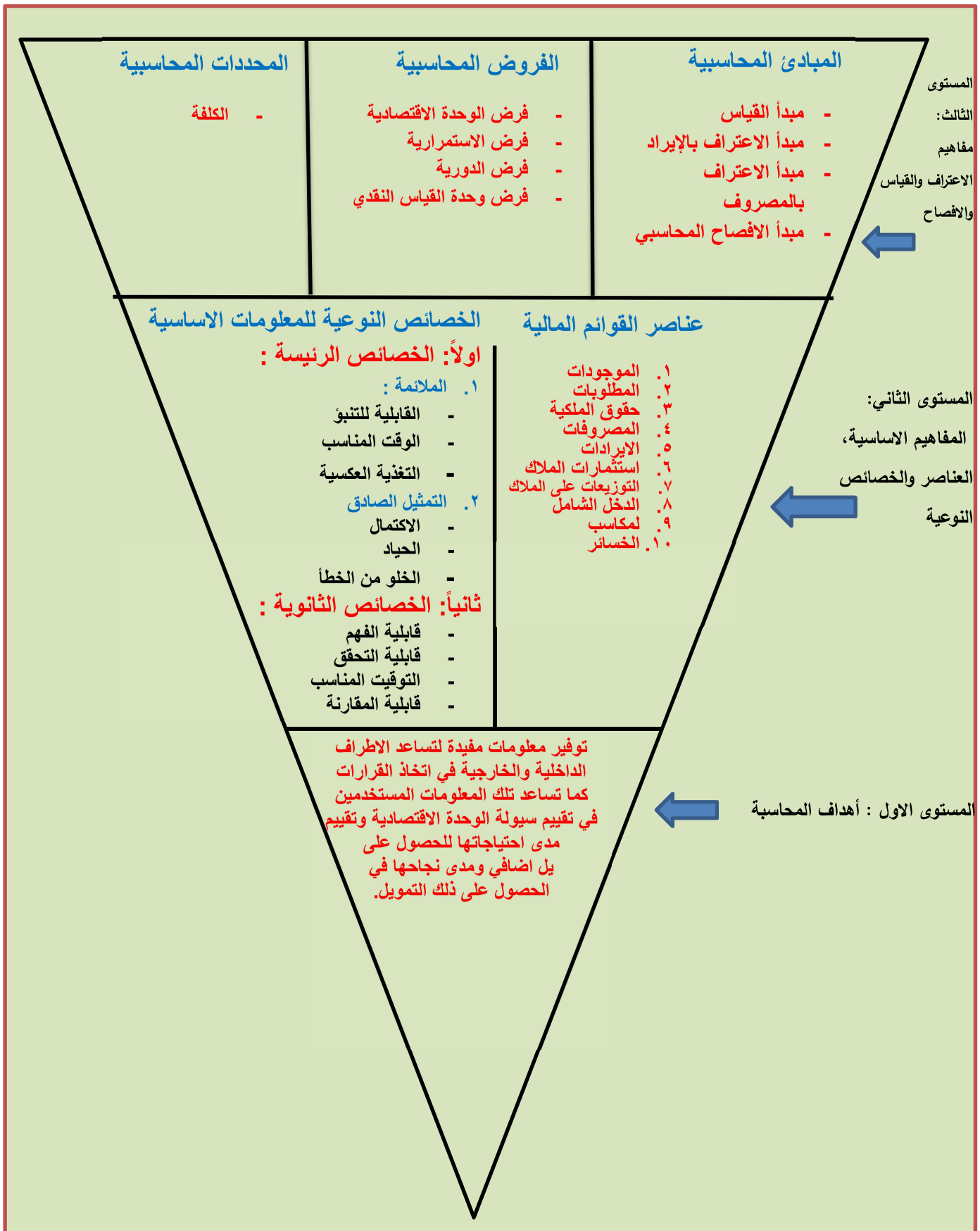

الشكل رقم (٢) الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية

المستوى الاول : أهداف القوائم المالية:

ان الهدف من التقارير المالية هو تقديم معلومات مالية مفيدة عن الشركة(الوحدة الاقتصادية) لمستخدمي تلك المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات، اذ تفيد تلك المعلومات المستثمرين والمقرضين والدائنين الاخرين الحاليين منهم والمحتملين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بتوفير الموارد المالية للشركة، كما يمكن ان تساعد تلك المعلومات المستخدمين في تقييم سيولة الشركة وتقييم مدى احتياجاتها للحصول على تمويل اضافي ومدى نجاحها في الحصول على ذلك التمويل.

وان المعلومات المالية التي توفرها التقارير تكون متاحة عموماً للمستخدمين من خارج الشركة لأغراض اتخاذ القرارات وهذه القرارات تتضمن الشراء أو البيع أو حيازة صكوك ملكية أو صكوك دائنية أو تقديم أو تسوية القروض والاشكال الاخرى من الائتمان ويطلق على مثل هذه التقارير (التقارير المالية ذات الغرض العام)،كما يمكن للشركة ان تصدر تقارير مالية اخرى ليست ذات غرض عام ولا تلتزم بالاطار المفاهيمي للمعايير الدولية منها التقارير التي تصدرها الادارة لاتخاذ قرارات ادارية محددة. ومن المعروف أن التقارير المالية ذات الغرض العام تكون واجب على الشركة أعدادها وتقديمها في نهاية كل مدة مالية.

المستوى الثاني: المفاهيم الاساسية ،العناصر والخصائص النوعية:

يركز هذا المستوى على الغرض من القوائم المالية فضلاً عن وضع تعاريف لعناصر القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومات المالية التي تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة اكبر لمستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارات حول الشركة، وحتى تكون المعلومات المالية مفيدة يجب ان تكون ملائمة وان تمثل بصدق ما تريد تمثيله وتزيد وتعزز الفائدة من المعلومات المالية اذا كانت قابلة للمقارنة وقابلة للتحقق وتقدم بالوقت المناسب وقابلة لفهم. ويشكل هذا المستوى جسراً بين المستوى الأول والمستوى الثالث فهو يبين طرق تحقيق الاهداف المحددة في المستوى الاول وكيفية الاعتراف والقياس والافصاح ضمن المستوى الثالث، وادناه شرح موجز للعناصر والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكالاتي:

اولاً: عناصر القوائم المالية :Elements of financial statements

الاطار المفاهيمي يتطلب تحديد مفاهيم القوائم المالية وما تتضمنه من عناصر اساسية كالموجودات(الاصول) والمطلوبات(الخصوم)وحقوق الملكية والايرادات والمصروفات وغيرها، وعناصر القوائم المالية منها يتعلق بقياس المركز المالي كالموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية ومنها يتعلق بقياس الاداء كالدخل والايرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر، وقد حدد الإطار ألمفاهيمي للمحاسبة المالية تعريفات دقيقة لكل عنصر من هذه العناصر وكالاتي:

١. الموجودات(الاصول) Assets:

هي جميع الموارد الاقتصادية المملوكة للشركة(الوحدة الاقتصادية) والتي يمكن قياسها وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمتاحة للاستخدام في نشاطها أي كل ما يمتلكه المشروع وله قيمة نقدية ،وقد تكون هذه

الموجودات على شكل موارد انتاجية طويلة الاجل يتم اقتناؤها بهدف المساعدة في العمل والانتاج وليس بهدف اعادة بيعها والتي يتوقع ان يستفاد من خدماتها لمدة طويلة كالأراضي والمباني والمعدات والعدد والادوات والسيارات وغيرها ويطلق عليها **موجودات ثابتة**، كما قد تكون هذه الموجودات في صورة نقدية أو يمكن تحويلها الى نقدية في مدة زمنية قصيرة كالمخزون من البضاعة ومديونيات الغير للشركة(المدينون) والنقدية الموجودة في المصارف أو الموجودة في صندوق الشركة وغيرها ويطلق عليها **موجودات متداولة** ،كما قد تكون هذه الموجودات ليس لها وجود(كيان) مادي ملموس وغير مالية ويمتد عمرها الانتاجي أو مدة الانتفاع منها لأكثر من مدة واحدة وقد تنشأ داخلياً أو قد يتم شرائها من الخارج، ولكنها تساهم في نشاط الشركة كشهرة المحل او الشركة وحقوق النشر وبراءة الاختراع والعلامة التجارية ويطلق عليها **موجودات غير ملموسة**.

والاطار المفاهيمي بين ماهية الموارد الاقتصادية ، فقد عرف المورد الاقتصادي بانه حق من الممكن أو بمقدوره ان ينتج عنة منافع اقتصادية، وهذا الحق مثل حق الشركة في استلام نقدية من شركة اخرى كالذمم المدينة أو حقوق باستلام سلع وخدمات مثل مبالغ مدفوعة مقدماً للبائع، وهذه الحقوق يقابلها التزامات على اطراف اخرى ،أما الحقوق التي لا يقابلها التزامات على اطراف اخرى كحقوق استخدام ناتجة عن استئجار موجودات من شركات اخرى (رسملة عقد الايجار بموجب معيار رقم ١٦ IFRS) اذ يعتبر حقوق استخدام الموجودات المستأجرة ضمن الموجود المستأجر وكذلك حقوق استخدام الملكية الفكرية.

٢. المطلوبات (الخصوم) Liabilities:

هي الديون والالتزامات التي على الشركة تجاه الغير التي يتعين عليها ردها في تاريخ لاحق والتي يمكن قياسها وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ،وأن الالتزامات هي الديون(حقوق الغير) الموجودة على الشركة ،وقد تكون هذه الالتزامات على الوحدة الاقتصادية تجاه الغير يستحق سدادها خلال السنة كالدائنون والقروض قصيرة الاجل وغيرها ويطلق عليها **مطلوبات متداولة** ، كما قد تكون هذه الالتزامات على الشركة تجاه الغير يستحق سدادها خلال مدة اكثر من سنة مالية كالقروض التي تحصل عليها الشركة من الغير طويلة الاجل ويطلق عليها مطلوبات طويلة الاجل.

٣. حقوق الملكية: Owner's Equity

هي القيمة المالية للموارد المستثمرة التي يقدمها الملاك كرأس مال للشركة لتمكينها من مزاولة نشاطها، وتعد التزامات على الشركة تجاه ملاكها، كما تعبر عن الموارد المستثمرة من قبل المالك او الملاك في الشركة(القيمة المتبقية) وتساوي جميع الموجودات مطروح منها جميع المطلوبات، أي ان حقوق الملكية =الموجودات – المطلوبات.

٤. الإيرادات : Revenues

يطلق على الزيادة في رأس المال الناتجة عن بيع البضاعة وتقديم الخدمات بواسطة الشركة بالإيرادات، فالشركة تزاول نشاطها بإنتاج السلع والخدمات وبيعها لمن يرغب فيها وهذه المبيعات من السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تؤديها للغير تعد المصدر الرئيسي للإيرادات، وتمثل الايرادات تدفقات نقدية داخلة للشركة تؤدي الى زيادة موجودات

الشركة نتيجة مزاولة العمليات الانتاجية أو التجارية وسواء كانت هذه الزيادة في شكل موجودات غير نقدية كالمخزون أو في شكل موجودات نقدية، ومن الامثلة على الايرادات قيمة مبيعات البضاعة وعمولة مكتسبة وايرادات عقار وخصم مكتسب وفوائد القروض الممنوحة للغير وأرباح الاسهم وتأدية الخدمات للغير وغيرها.

٥. المصروفات : Expenses

المصروفات هي كل المصاريف أو التكاليف التي تتحملها الشركة في سبيل الحصول على الايرادات أو هي الموجودات التي تستخدم في سبيل الحصول على الايرادات ،كتكلفة البضاعة التي يتم بيعها فهي تتحول الى مصروف مقابل الحصول على الايرادات التي تتمثل بسعر البيع وكذلك الاجور والايجار والرواتب ومصاريف المياه والهاتف وغيرها كل ذلك يعد من قبيل المصروفات اللازمة للحصول على الايرادات.

٦. استثمارات الملاك: Investment by Owners

هي الموجودات التي يساهم بها الملاك في الشركة كاستثمارات والتي تزيد من حقوق الملكية وتندرج ضمن قائمة المركز المالي ضمن رأس مال الملاك أو هي مقدار الزيادة في صافي موجودات الشركة نتيجة تحويل موجودات أو تقديم خدمات من شركات أخرى إلى تلك الشركة أو نتيجة قيام شركات أخرى بتسديد التزاماتها بغية الحصول على حقوق الملكية في الشركة.

٧. التوزيعات على الملاك: Distribution on Owners

هي مقدار النقص في صافي موجودات الشركة نتيجة تحويل موجودات أو تقديم خدمات إلى أصحاب رأس المال أو تحمل الشركة التزامات تجاه مالكيها مقابل تخفيض حقوق ملكيتهم أو إنهاء تلك الحقوق.

٨. الدخل الشامل : Comprehensive Income

هو مقدار التغير في حقوق المساهمين (صافي الموجودات) للشركة خلال مدة ما من المعاملات وغيرها من الأحداث والظروف من مصادر غير المالكين. ويشمل الدخل الشامل جميع التغييرات في حقوق الملكية خلال مدة ما عدا تلك الناتجة عن استثمارات الملاك وتوزيعات لأصحابها، ويتضمن تعريف الدخل كلاً من الايرادات والمكاسب. ويقاس الدخل الشامل كما يأتي:

الدخل الشامل= (الايرادات –المصرفات)+(المكاسب– الخسائر)

٩. المكاسب:Gains

وهي زيادة في حقوق أصحاب رأس المال (حقوق الملكية) اذ تنتج من العمليات العرضية أو الثانوية للشركة مع غيرها من الشركات ، وبالتالي فان الظروف والأحداث الأخرى التي تتأثر بها خلال مدة زمنية معينة وذلك بخلاف الزيادة في صافي الموجودات التي تنتج من الإيرادات أو من استثمارات أصحاب رأس المال أو المساهمات الرأسمالية من غير أصحاب رأس المال، مثل ارباح بيع الموجودات الثابتة.

١٠. الخسائر:Losses

هي النقص في حقوق أصحاب رأس المال (حقوق الملكية) صافي الموجودات ناتج من العمليات العرضية أو الثانوية للشركة مع غيرها من الشركات ومن الأحداث والظروف الأخرى التي تتأثر بها الشركة خلال مدة زمنية معينة ، وذلك

بخلاف النقص في صافي الموجودات الذي يترتب على المصروفات أو التوزيعات على أصحاب رأس المال، مثل خسائر بيع الموجودات الثابتة.

وتعد بنود الدخل والمصروفات من عناصر القوائم المالية التي تعبر عن وتقيس أداء الشركة ولا تقل أهمية المعلومات حول بنود الدخل والمصاريف عن اهمية المعلومات حول الموجودات والمطلوبات.

ثانياً: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

ينبغي ان تتصف المعلومات المالية ببعض الخصائص لكي يتم الاستفادة منها في اتخاذ القرارات، وعدم توفرها يؤدي إلى انعدام المنفعة من هذه المعلومات وتكون غير مفيدة، ويقسم الاطار المفاهيمي للتقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية الى مجموعتين الاولى هي الخصائص النوعية الاساسية وتتكون من الملائمة والتمثيل الصادق والمجموعة الثانية هي الخصائص المعززة أو الداعمة للخصائص النوعية وتشمل القابلية للمقارنة والقابلية للتحقق والتوقيت المناسب والقابلية للفهم.

المجموعة الاولى: الخصائص النوعية الرئيسة للمعلومات المحاسبية The main qualitative characteristics of accounting information

١. الملائمة :Relevance

المعلومات المالية الملائمة هي المعلومات القادرة على احداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، ولكي تكون المعلومات قادرة على احداث فرق في قرار معين لابد ان تتضمن قيمة تنبؤيه أو قيمة تأكيدية أو كلاهما.

وحتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب ان تكون ذات علاقة بالموضوع أو القرار أو المشكلة المراد اتخاذ قرار بشأنها، وتشمل على السمات الفرعية الاتية:

أ. **القيمة التنبؤية:** وهي المعلومات التي توفر قوة تنبؤيه بخصوص الأحداث المستقبلية المحتملة ، فإذا أمكن استخدامها كمدخلات لتوقع نتائج مستقبلية تكون المعلومات ملائمة ، ويكون للمعلومات دور تنبؤي اذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والاداء المتوقع للشركة في الحاضر وبقدرة الشركة في مواجهة الاحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة، اذ تُحسّن قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية على التنبؤ بمستقبل الشركة.

ب. **القيمة التوكيدية:** وهي المعلومات المالية التي تتوفر فيها تغذية عكسية (راجعة) حول الاحداث السابقة سواء بتأكيدها أو بتغييرها، أي تقدم تأكيد للمستخدمين لقراراتهم السابقة أو
تغيير تقييمهم لهذه القرارات ،وهناك تداخل بين القيمة التنبؤية والتوكيدية فمثلاً المعلومات
المعروضة عن الوضع المالي تمكن مستخدمي المعلومات المالية من تأكيد أو تقييم
التوقعات السابقة وكذلك التنبؤ بالمستقبل، فأساس المعلومات في تأكيد قرارات سابقة أو
تغيير قرارات مستقبلية يعني أنها معلومات ملائمة ، لذلك فان المعلومات التي يتم توفيرها في

الوقت المناسب وتعطي مستعملها القدرة على التنبؤ بالمستقبل وتقييم مدى صحة قراراته السابقة تعد ملائمة ، وبذلك تساعد الإدارة والمستثمرين على حدٍ سواء في التأكد من صحة قراراتهم السابقة المتعلقة بتقدير قيم عناصر الموجودات الغير ملموسة المكوّنة داخلياً .

ت. **الأهمية النسبية:** وهي المعلومات التي يؤثر حذفها أو عدم اظهارها أو تحريفها في القرارات المتخذة على وفقها من قبل الشركة، اذ ينظر إلى الأهمية النسبية على إنها حالة تقدير نسبي لما هو مهم ،ومن الطبيعي ان تحديد ما اذا كانت معلومة معينة هامة نسبياً هو أمر يخضع للتقدير الشخصي ويجب ان يأخذ هذا التقدير في الاعتبار من هم المستخدمين وما هو سياق القرار الذي يستخدمون فيه المعلومات المحاسبية، فمثلاً المعلومات عن النمو في المستقبل نتيجة التطورات التكنولوجية تعد هامة بدرجة كبيرة للمستثمرين في الاسهم ومع ذلك فان المقرضين الذين لا يشاركون في نواتج هذا النمو سوف يجدون هذه المعلومات أقل ملائمة وربما أقل أهمية.

٢. **التمثيل الصادق (الموثوقية ، المعولية)** : Faithful Representation

تعرض وتمثل التقارير المالية معاملات وموارد الشركة والحقوق المترتبة على تلك الموارد وحتى يمكن الاعتماد على تلك المعلومات وتكون التقارير مفيدة ينبغي على معدها ان يبتعد عن التقدير الشخصي ويعتمد على بيانات حقيقية، والتمثيل الصادق هو ضروري لأن معظم المستخدمين ليس لديهم الوقت ولا الخبرة لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات، كما ان الموثوقية أو إمكانية الاعتماد على المعلومات خاصية متأصلة في المعلومات المحاسبية ، وتختلف المعولية بين المستخدمين اعتماداً على مدى معرفتهم بالقواعد المستخدمة في إعداد المعلومات المالية . أي إن المعلومات تكون ذات موثوقية إذا عكست بشكل مُرضي الأحداث الاقتصادية للشركة، وأن تكون خالية من الخطأ المادي والتحيز بشكل معقول، ولتكون المعلومات كذلك ينبغي أن تتمتع بالسمات الفرعية الاتية:

أ. **الاكتمال :** أن تكون المعلومات المالية تعبر عن كافة الاحداث الاقتصادية للشركة إذ يمكن أن يتسبب الإغفال في أن تكون المعلومات خاطئة أو مضللة وبالتالي لا تكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية، أي يجب ان لا يحذف من القوائم المالية أي بنود أو معاملات هامة نسبياً حتى يتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الرشيدة.

فتوفير المعلومات بشكل مكتمل يعني إن المعلومات المحاسبية تمثلها بصدق ، اذ يُعد العنصر الأكثر أهمية للموثوقية وهو يتعلق بمسألة التطابق بين قياس أو وصف ما والحدث أو الشيء الاقتصادي الذي يدعي القياس أو الوصف على أنه يمثله ، فالقياس في هذه الحالة خال (أو يخلو) من سمة التحيز في القياس ومن يخلو من تحيز من يقوم بعملية القياس ولا يقصد بالصدق في التمثيل أن تكون المعلومات مؤكدة أو حتى دقيقة بشكل مطلق على عكس ذلك نجد أن الصدق في التمثيل عن الواقع الاقتصادي قد يتطلب بيان التوزيعات الاحتمالية للقيم الواردة في التقارير المالية .

ب. **الحيادية :** أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، وحتى يمكن الاعتماد على المعلومات يجب على معدها ان يلتزم الحياد بمعنى ألا يكون هناك تحيز أو تلاعب أو تحريف في عملية اختيار المعلومات، فحيادية هذه المعلومات يعني تمثيلها بصدق للظواهر الاقتصادية الموصوفة وعرض القوائم والتقارير بشكل خالي من التحيز ويكون ذلك عن طريق قياس النتائج أو عرضها بطريقة لا تُغلب مصالح فئة معينة من فئات مستعملي القوائم المالية على غيرها من الفئات.

وتكون المعلومات المالية محايدة عندما لا يتم أعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الاطراف الاخرى أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وانما للاستخدام العام ودون تحيز.

ت. **الخلو من الخطأ :** يعني عدم وجود أخطاء أو حذف الظواهر ، وهذا لا يعني الدقة الكاملة ، وإنما يعني إن اختيار وتطبيق عملية إنتاج المعلومات دون خطأ في عملية إنتاج المعلومة وتقديمها للمستعملين يعني أنها تمثل بصدق الظواهر الاقتصادية الموصوفة، وكلما كانت نسبة الخطأ في المعلومات قليلة كلما كانت أكثر دقة وبالتالي أكثر فائدة.

وبالتالي للحصول على معلومات مفيدة يجب ان تتصف تلك المعلومات بالملائمة والتمثيل الصادق معاً.

المجموعة الثانية: الخصائص الثانوية التعزيزية والمكملة للمعلومات المحاسبية : Enhancing characteristics of accounting information

هي المواصفات التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية لتكون أكثر فائدة ،وتضيف هذه المجموعة من الخصائص النوعية الى نفعية القوائم المالية وهي مرغوب فيها ولكنها غير ضرورية ، فلتعزيز الفائدة من هذه المعلومات المحاسبية يجب توافر الخصائص الاتية:

١. **قابلية الفهم** : تعني أن تكون المعلومة المحاسبية قابلة للفهم إذا صيغت وقدمت بشكل واضح وموجز ،فينبغي تبويب وتصنيف وعرض المعلومات بوضوح واتساق لتكون قابلة للفهم فقابلية المعلومات المحاسبية للفهم تعزز من فائدتها ، أي إن المعلومات التي لا يمكن فهمها من قبل مستخدمي القوائم المالية حكمها حكم المعلومات غير المتاحة أصلاً المعلومات تصبح بدون فائدة للمستعمل الذي لا يستطيع فهمها على الرغم من كونها قد تكون ملائمة ويمكن الاعتماد عليها ، وذلك لأنها ليس لها القدرة على تخفيض عنصر عدم التأكد ، وهذه الخاصية تكون مشتركة بين المعلومات ذاتها ومستعمل تلك المعلومات ، فالخصائص التي يتمتع بها مستعمل هذه المعلومات مثل مستوى التعليم والإدراك وكمية المعلومات السابقة لديه تؤثر وبشكل كبير على خاصية القابلية على الفهم.

٢. **قابلية التحقق :** تعني أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحقق إذا مثلت بصدق ظاهرة اقتصادية معينة وان نتائج قياس هذه الظاهرة يمكن إثباتها وتأكيدها بشكل جوهري من إطراف عدة فقابلية المعلومات المحاسبية للتحقق تعزز من فائدتها اذ تعزز من ثقة مستعمل المعلومات المحاسبية ، وبالتالي تسمح للأفراد المؤهلين الذين يعملون بشكل مستقل بعضهم عن البعض الأخر بتطوير قياسات أو نتائج متشابهة من خلال تحليل نفس الدليل أو نفس البيانات أو نفس السجلات ، وبالتالي فان هذه الخاصية تظهر إمكانية التحقق تظهر بوضوح حينما تكون هناك درجة عالية من الإجماع على الثقة بقياسات مستقلة مع استعمال طرائق القياس نفسه وتعكس إجماع اكبر عدد من المحاسبين على طرائق قياس الأحداث الاقتصادية أو الكيفية التي يفصح بها عن تلك المعلومات والأحداث في القوائم المالية بحيث توفر درجة عالية من التأكد بأن المعلومات المحاسبية تمثل الأحداث الاقتصادية .

٣. **التوقيت المناسب** : تعني توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لكي يتم الاستفادة منها، فالمعلومة المتأخرة ليس لها قيمة في عملية أتخاذ القرار، كما يجب ان تكون هذه المعلومات حديثة، إي إن المعلومات تكون متاحة لمستعمليها للأغراض القرارات في الوقت الذي تملك فيه القدرة على التأثير بتلك القرارات فكلما كانت المعلومات قديمة كلما كانت فائدتها اقل للمستفيدين فتقديم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب تعزز من فائدتها ومن البديهي إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على القرار فعملية اتخاذ القرار تكون محددة دائماً بمدة زمنية معينة تختلف بحسب طبيعة القرار.

٤. **قابلية المقارنة** : تعني ان المعلومات المحاسبية تكون أكثر فائدة أذا تم مقارنتها مع معلومات مشابه لشركات أخرى أو لنفس الشركة بين مدة وأخرى وتمكين المستفيدين من تحديد وفهم التشابه والاختلاف بين الفقرات، ويهتم متخذو القرارات بالاختيار بين البدائل ويرتبط بقابلية المقارنة الثبات في استعمال نفس الطرق لنفس الفقرات ، وعليه يجب الاخذ بعين الاعتبار أن قابلية المقارنة لا تعني التوحيد والتماثل ،ولتكون المعلومات قابلة للمقارنة ينبغي أن تكون الامور على حقيقتها فالأمور المتشابهة متشابه والأمور المختلفة مختلفة فقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تعزز من فائدتها.

المستوى الثالث: مفاهيم الاعتراف والقياس والافصاح:

يركز هذا المستوى على المبادئ المحاسبية التي تعد الاحكام العامة التي يجب الرجوع اليها في العمل المحاسبي وبالتالي فأنها تمثل المرجع الذي يحتكم اليه في حسم أية خلافات تنشأ عن مزاولة المهنة المحاسبية وهي بدورها تعتمد على الفروض المحاسبية التي تعد الاساس للعملية المحاسبية والفرض المحاسبي هو افتراض يتسم بالقبول العام كاطار مفاهيمي للممارسة المحاسبية، كما يركز على المحددات المحاسبية التي تتمثل بالأمور التي تحد من العمل المحاسبي وتقيده، وفيما يأتي شرح موجز للمبادئ والفروض والمحددات المحاسبية وكالاتي:

اولاً: المبادئ الأساسية للمحاسبة :Basic principles of accounting

المبادئ المحاسبة تشتق من الفروض المحاسبية وتعد الاطار العام الذي يحكم الطرق والاجراءات المتبعة في أثبات العمليات المالية وفي أعداد القوائم المالية وتتصف بالشمول والملائمة وقابلية الاستخدام في معظم المشروعات، كما انها تعد قانون عام أو إرشادات لحل مشاكل محاسبية طارئة والمظلة التي يستظل بها المحاسب ويستند اليها في كل قراراته واداءه لوظيفتي القياس والافصاح وهذه المبادئ ليست قوانين جامدة بل هي متحركة يمكن تعديلها وتنقيحها وتطويرها لتتماشى مع تطورات العمليات التجارية المتزايدة كماً ونوعاً. ونتطرق الى هذه المبادئ وكالاتي:

١. **مبدأ القياس** : تم استبدال مبدأ التكلفة التاريخية الى مبدأ القياس من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بالاتفاق مع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كأحد المبادئ المحاسبية عند القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية ، وعلى وفق هذه المبدأ فقد سمح لطريقة قياس اخرى غير الكلفة التاريخية هي مبدأ القيمة العادلة اذ تقوم الكلفة التاريخية على اساس تسجيل موجودات الشركة بالدفاتر المحاسبية واظهارها بالقوائم المالية بتكلفة الحصول عليها ،وكذلك تسجيل واظهار التزامات الشركة بتكلفة تحملها وتتميز التكلفة التاريخية بموضوعيتها وواقعيتها اذ يمكن الحصول على المستندات المؤيدة لها، كما يمكن التحقق من صحتها بموضوعية، بينما تعني القيمة العادلة السعر الذي يتم استلامه لبيع موجود أو يتم دفعه لنقل(تسديد) مطلوب في